اشار الواجب في حقه تعالى معنى أي من التبعيضية اشارة الى ان
كمالاته الواجبة لا تنحصر فيما ذكر فقال مما يجب لمولانا جل وعز
عشرون صفة وهي الوجود وتصوره ضروري لانه جزء
علمي بوجودي ضروري والعلم بالكل متأخر عن العلم بالجزء
وعشرون مبتدأ وما يجب خبره ولا يصح ان يكون فاعل يجب لما يلزم
عليه من خلو الموصول عن الرابط ويحتمل ان يكون عشرون خبر
مبتدأ محذوف وما يجب في محل الحال والتقدير الواجب لمولانا جل
وعز عشرون صفة حال كونها بعض ما يجب والقدم وهو سلب
العدم السابق على الوجود أو عدم الاولية للوجود أو عدم
افتتاح الوجود والبقاء وهو سلب العدم اللاحق للوجود
أو عدم الاخرية للوجود أو عدم لحوق العدم للوجود ومخالفته
تعالى للحوادث أي عدم مماثلته لها في الذات والصفات
والافعال تنبيهان الاول انما عبر بالحوادث دون الممكنات
الاعم الشامل للمعدومات لانه تعالى يجب له المخالفة لها ايضا
لان المماثلة انما تتوهم باعتبار المشاركة في الوصف بالوجود (المشاركة خ)
الثاني انما اتى بالشيء في هذه العقيدة والتي بعدها لا بنائه
معها بالضمير المكنى به عن الواجب تعالى وتقدس ولولا العبد
ذكر الله متذكرا وخصه بكونه تنزيها للرد على المجسمة
فيها وعلى النصارى في بعضها ولم يكتف بقول النفوية لوضوح
بطلانه حتى يحتاج الرد له في الوحدانية وقيامه تعالى بنفسه
أي بذاته أي لا يفتقر الى محل أي ذات يوجد فيها كما توجد
الصفة في الموصوف ولا مخصص أي فاعل يخصصه بالوجود

بدل

١٢٧

بدلا عن العدم تنبيه انما فسر القيام بالنفس بما ذكر
لينبه على مختاره في معناه اذ لهم فيه عبارات غير ما ذكر
تتمة اعلم ان الاشياء بالنسبة الى المحل والمخصص اربعة
اقسام قسم غني عنهما وهو ذات مولانا جل وعز وقسم
مفتقر اليهما وهو العرض وقسم مفتقر الى المخصص دون المحل وهو
الاجرام وقسم موجود في المحل ولا يفتقر الى المخصص وهو صفات
مولانا جل وعز وعز عن الافتقار في صفاته تعالى وان كان
مقتضى التقسيم ذكره لانها مع فقره امر يحتاج الى حصوله
وذلك باطل لانه تعالى الغني عن كل ما سواه باعتبار ذاته
وسائر صفاته فان قالوا مقتضاه النحو بالذات فاطلق على
صفاته تعالى انها مفتقرة الى الذات نظرا منه الى استحالة قيامها
بانفسها ووجوب قيامها بموصوفها غافلا عما يفهمه
العقل والافتقار من فقر امر يحتاج الى حصوله والله اعلم
والوحدانية نسبة للوحدة قال ابن عرفة والحق انها انفراد
الشيء بمعنى عن غيره انتهى والنون للمبالغة كما في رقباني والياء
للنسب والتاء للتانيث اللفظي أي لا ثاني له في ذاته بان
تكون مركبة من جزءين فاكثر او يكون لها نظير فان قلت
دلالة الكلام على نفي النظير بينة واما على نفي التركيب
فلا اذ غاية ما يدل عليه الكلام نفي ان يكون له ثان في ذاته
وذلك لا ينافي ان تكون ذاته مركبة من اجزاء ونحو ذلك كما تقول
لا ثاني للشمس والقمر في الوجود مع ان حقيقة كل منهما مركبة
قلت لو تركبت ذاته من اجزاء لكانت تلك الاجزاء متماثلة

Copyright © King Saud University